الأمم المتحدة A/C.5/74/SR.7

Distr.: General 28 January 2020

Arabic

Original: English



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

المحتويات

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (تابع)

التشييد وإدارة الممتلكات

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بما الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (تابع)

التشييد وإدارة الممتلكات (A/74/317 و A/74/71Add.8)

1 - السيد راماناثان (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبادل التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها مقاومة الزلازل واستبادل التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها الجمعية العامة 73/279 ألف. وأضاف أن المشروع وإن كان عرضة المحاطر، فإنه يسير على المسار الصحيح ويُتوقع إنجازه في عام 2023، ضمن الحد الأقصى الإجمالي للتكلفة التقديرية البالغة بنجاح مرحلة التصميم، وتأكدت من أنها تستجيب لجميع الولايات الرئيسية، بما فيها الامتثال لقوانين مقاومة الزلازل والسلامة من الحرائق وسلامة الأرواح. ويُشيد حاليا مكان العمل المؤقت في الموقع، وتوضع اللمسات الأخيرة على عملية تقديم العطاءات للعقد الخاص بأعمال التشييد الرئيسية.

2 - وذكر أن فريق المشروع ركز على مسألتي الإدارة والمساءلة لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية وفي الوقت المحدد. وأوضح أن الأمينة التنفيذية للجنة هي القيّمة على المشروع، وقد أسندت إلى أحد نوابها سلطة اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن توجيه المشروع وإدارة مصالح أصحاب المصلحة. والهدف من هذا هو كفالة تحقيق توافق واسع النطاق في الآراء وتلقي الدعم من المشروع.

5 - ومضى قائلا إن اللجنة تواصل تعاونها الوثيق مع البلد المضيف للحصول على المساعدة والدعم للمشروع. فخلال مرحلة التصميم، على سبيل المثال، واصل فريق المشروع شراكته مع المجلس التايلندي للمهندسين واللجنة الاستشارية للخبراء التقنيين المحليين، اللذين قدما المشورة بشأن أفضل الممارسات والمسائل الرئيسية على الصعيد المحلي مثل القوانين المحلية وقوانين البناء ومعايير الصحة والسلامة المهنيتين للتشييد في بانكوك. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا تعاونها الوثيق مع دائرة المساسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر، التي تقدم الدعم السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر، التي تقدم الدعم

والإرشاد فيما يتعلق بإدارة المخاطر والاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من سائر مشاريع التشييد في الأمم المتحدة.

4 - وأشار إلى أن التركيز استمر على الأهداف الرئيسية للمشروع مثل تقليل استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين 16 و 18 في المائة، وتحقيق مكاسب بنسبة 20 في المائة نتيجة كفاءة استخدام الحيز المكاني، وجعل مبنى الأمانة ميسرا تماما لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملا لهم وفقا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على نحو استباقي إلى التماس تبرعات من الدول الأعضاء، بما في ذلك المساهمات العينية من خلال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وتقدم معلومات مستكملة بانتظام في اجتماعات اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة.

5 - وقال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لم تشهد أي مشروع بهذا الحجم منذ تشييد مباني المقر في المداية، وأشار إلى أن فريق المشروع يدرك أهمية وجود عملية قوية لإدارة التغيير. واللجنة لديها خطة جاهزية مؤسسية لإدارة جميع الأنشطة التي ينطوي عليها الانتقال إلى مكان العمل المؤقت والعودة إلى حيز المكاتب بعد التجديد، بالإضافة إلى استراتيجية اتصال قوية. ومع نجاح تنفيذ المشروع، ستكون اللجنة قادرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية لشاغليه وتوفير الدعم الفعال للمنظمة في تحقيق الأهداف وأداء الولايات. ويُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير وبخطة التكاليف المنقحة، وأن توافق على إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، وأن تخصص مبلغا قدره 700 410 6 دولار لأنشطة المشروع في عام 2020. واختتم كلمته قائلا إن الموافقة على الموارد ستمكن المشروع من مباشرة مرحلة التشييد في عام 2020.

6 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة العطاءات الخاصة بأعمال التشييد العامة أصدرت بعد الموعد المقرر بسبب عدد من العوامل، منها إدراج المواد المتعلقة بنطاق السلامة من الحرائق وسلامة الأرواح التي لم تكن متوقعة سابقا في مرحلة التصميم النهائي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في الربع الثاني من عام 2020، بدلا من الربع الأول كما أعلن سابقا. وأعرب

19-18670 2/6

عن شعور اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء حالات التأخير المتعاقبة في بدء أعمال التشييد المبلَّغ عنها في التقرير المرحلي الحالي وفي التقارير المرحلية السابقة. وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لإنجاز المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المعتمدة.

7 - أما فيما يتعلق بإزالة المواد الخطرة والمسح الثاني والتفصيلي المقرر إجراؤه على كامل مباني مقر اللجنة بغية تقييم النطاق الكامل لأعمال التخفيف اللازمة قبل بدء أعمال التشييد الرئيسية، قال إن اللجنة الاستشارية تؤكد في تقريرها ضرورة إدراج نتائج المسح في نطاق المشروع، إلى جانب خطة للصحة والسلامة في أقرب وقت ممكن، ووضع استراتيجيات لإدارة أي مخاطر محتملة يمكن أن تنشأ من نتائج المسح الثاني والتخفيف من حدتها.

8 - وأوضح أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي المقبل معلومات مفصلة عن استخدام مكان العمل المؤقت في الموقع وعن إيرادات الإيجار المتوقعة في المستقبل، وكذلك عن أي تطورات متعلقة بكفاءة الحيز المكاني واستخدامه، بما في ذلك الدروس المستفادة من تجربة استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيقدم أيضا معلومات محدَّثة عن سمات تيسير الوصول لذوي الإعاقة الجاري تطبيقها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأخيرا، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف من الرتبة المحلية.

9 - السيد كتخدا (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـــ 77 والصين، فقال إن المجموعة تود أن تعرب عن تقديرها لحكومة تايلند للدعم المتواصل الذي تقدمه لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمشروع. وينبغي أن تواصل اللجنة العمل بشكل وثيق مع البلد المضيف والسلطات المحلية في جميع مراحل تنفيذ المشروع. وخلال العقود السبعة الماضية، أدت اللجنة دورا حاسما في النهوض بخطة للتنمية المستدامة والشاملة، فضلا عن العمل كمنبر لتبادل المعارف وإجراء الحوار بشأن المسائل البالغة الأهمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي السنوات الأخيرة، واجهت اللجنة طلبات متزايدة من الدول الأعضاء في المنطقة للحصول على خدماتها. ولذا من الصوري إنجاز مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير

مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية بنجاح وفي الوقت المحدد له لكي يُكفل استمرار أنشطة اللجنة.

10 - وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع. وقال إن العناصر المهمة مثل كفاءة أداء المباني، وحفظ الطاقة واستدامتها، وتيسيرات الوصول لذوي الإعاقة وكفاءة استخدام الحيز المكاني، قد روعيت في مرحلة التخطيط والتصميم من أجل تعزيز إجمالي المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاستفادة من المعارف والممارسات المحلية في مشاريع التشييد، فضلا عن الدروس المستخلصة من سائر مشاريع التشييد في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال التجديد في مبنى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في بانكوك. وأضاف أن استخدام المواد وتقنيات التشييد المحلية أمر مرحب به أيضا، حيث ينبغي أن يعزز الكفاءة من حيث التكلفة.

11 – وذكر أن المجموعة تلاحظ مستوى منخفضا نسبيا من الثقة في أن المشروع سينجز في حدود الميزانية المعتمدة. لذلك، ينبغي للأمين العام أن يرصد الحالة عن كثب، وأن يتخذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر في الوقت المناسب، وأن يواصل التماس التبرعات وغيرها من أشكال الدعم من الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الإدارة والرقابة والفعالية من حيث التكلفة والمساءلة أمور أساسية لتحقيق الأهداف العامة للمشروع. وأعرب عن تقدير المجموعة للعمل الذي يضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الصدد وما يقدمه من إرشاد. وأعرب عن شعور المجموعة بالسرور لأن اللجنة نفذت جميع التوصيات المنبثقة عن مراجعة حسابات المكتب في عام نفذت جميع التوصيات المنبثقة عن مراجعة حسابات المكتب في عام 2018.

12 - وأشار إلى أن النظر في مشاريع التشييد في مراكز عمل الأمم المتحدة لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للمجموعة. ويجب أن تستمر معالجة المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة في جميع المباني التابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز فعالية المنظمة وكفاء تها، فضلا عن مشاركة جميع الدول الأعضاء. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تدعم الدول الأعضاء التنفيذ الناجح لسائر مشاريع التشييد وإدارة الممتلكات، بما في ذلك المشاريع الجاري تنفيذها في مكتب الأمم المتحدة في نيرويي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو.

13 - السيد تو (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن اللجان الإقليمية، ومن بينها اللجنة الاقتصادية

3/6 19-18670

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تضم 53 دولة عضوا وتسعة أعضاء منتسبين وهي أكبر اللجان، يجب أن تتوافر بها أماكن عمل آمنة ومناسبة وميسرة الوصول لذوي الإعاقة. وأعرب عن امتنان الرابطة لحكومة تايلند، البلد المضيف، لتيسير عمل اللجنة، التي أثبتت أن ما تقدمه من المساعدة التقنية وبناء القدرات أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي هذا الصدد، تؤكد الرابطة من جديد دعمها للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وقيادة أمينتها التنفيذية.

14 - وأكد أيضا على الأهمية الحاسمة للإدارة الرشيدة والإشراف الفعال والشفافية والمساءلة لإنجاز المشروع في الوقت المحدد وضمن حدود الميزانية. ولذلك، فإن الرابطة تبدي ترحيبها بإجراء مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة ثالثة لحسابات المشروع، وتلاحظ مع الارتياح أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد تناولت جميع التوصيات المنبثقة عن المراجعة السابقة التي أجراها المكتب، وتعكف على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات في عام 2019. وتؤيد الرابطة اقتراح الأمين العام إنشاء ثلاث وظائف مبتكرة لتحقيق الاستخدام الأمثل للحيز المكاني، وحفظ الطاقة، مبتكرة لتحقيق وفورات في التكاليف، والحد من تعطيل سير العمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للنهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

15 - وقال إن الرابطة تشيد باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ استراتيجيات الإدارة البيئية والسعي إلى الحد من بصمتها الكربونية عن طريق تشجيع إجراءات الحفظ في مجالات من قبيل استخدام المياه والطاقة، والاجتماعات والسفر. وترحب كذلك بمواصلة اللجنة جهودها الرامية إلى ضم مرشحات مؤهلات إلى فريق المشروع؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل التزامها بتحسين تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في قوتما العاملة على جميع المستويات.

16 - وأضاف أن المعارف والمواد والتكنولوجيا المحلية ينبغي أن تستخدم في المشروع، إلى جانب القدرات الداخلية. ولذلك، فإن الرابطة ترحب بتعاون اللجنة مع البلد المضيف وسائر كيانات الأمانة العامة في جميع مراحل تخطيط المشروع وتنفيذه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الاجتماع الذي عُقد مع مكتب هيئة التأمين في

تايلند في إطار التحضير لإصدار وثائق العطاءات الخاصة بأعمال التشييد العامة.

17 - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة ينبغي لها أن تدعم تنفيذ المسروع بالكامل وفي الوقت المحدد له. وأعرب عن شعور الرابطة بالقلق إزاء نتائج التحليل الثاني للمخاطر بطريقة مونتي كارلو، والتي أشارت إلى أن المشروع لا يزال يعاني من خطر كبير لتجاوز الميزانية، على الرغم من التطمينات المقدمة في تقرير الأمين العام. ويجب التخفيف من حدة ذلك الخطر في الوقت المناسب. وأكد أن تنفيذ مشاريع التشييد في اللجان الإقليمية مهم لفعالية المنظمة وكفاء تما. ولذلك فإن الرابطة تؤيد بشدة استبدال مباني المكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وأعمال التجديد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

18 - السيد سريفيهوك (تايلند): قال إن تايلند تفخر باستضافتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهي ذراع إقليمي مهم للأمم المتحدة، على مدى سبعة عقود. وخلال تلك الفترة، عملت اللجنة بلا كلل على الوفاء بولايتها عن طريق تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وقال إن حكومة بلده ستواصل تقديم دعمها الكامل لعمل اللجنة. وهي تدعم أيضا الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة في مباني مقر اللجنة في بانكوك من خلال تنفيذ مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية، الذي يعتمد النجاح في إنجازه على التعاون الوثيق بين المنظمة والبلد المضيف. وذكر أن تايلند قدمت مساهمات عينية للمشروع، ولا سيما تيسير عقد اجتماعات بين اللجنة والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة، الذين استفاد فريق المشروع استفادة كبيرة والعرفة بالإجراءات.

19 - وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالتقدم المحرز في تنفيذ المسروع. وقال إن من دواعي سرورها أن تلاحظ أن مكان العمل المؤقت في الموقع سينجز في الوقت المحدد للمرحلة الأولى من أعمال التشييد الرئيسية في عام 2020. وأضاف أن العمل الذي تضطلع به اللجنة بغية الامتثال لجميع قوانين البناء الخاصة بمقاومة الزلازل ومعايير القطاع يكفل أن يفي المشروع بغرضه المتمثل في معالجة المسائل المتعلقة بالسلامة. ويجدر أيضا الثناء على اللجنة لمراعاتها الكفاءة في استخدام الطاقة واستدامتها وتيسيرات الوصول

19-18670 4/6

لذوي الإعاقة وكفاءة استخدام الحيز المكاني. ومن شأن كفاءة استخدام الحيز المكاني التي تتحقق من خلال حلول أماكن العمل المفتوحة أن تتبح للمجمع استيعاب المزيد من كيانات الأمم المتحدة، الأمر الذي يتماشى مع سياسة حكومته الرامية إلى الترويج لبانكوك بوصفها مركزا للمنظمات الدولية. وأكد أن الإدارة والإشراف الفعال والمساءلة والشفافية أمور أساسية للمشروع. ولذلك فإن وفد بلده يقدر التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الصدد.

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بما الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (A/74/6 (Sect.3)/Add.1)

20 - السيد راماناتان (المراقب المالي): عرض الإضافة الأولى لتقرير الأمين العام عن الباب 3، الشوون السياسية، من الميزانية الموتات العام 2020 (A/74/6 (Sect.3)/Add.1)، فقال إنحا البرنامجية المقترحة لعام 2020 لما عدده تتضمن الاحتياجات الإجمالية من الموارد في عام 2020 لما عدده بعثة سياسية خاصة. وعلى الرغم من أن الاحتياجات من الموارد للبعثات السياسية الخاصة لا تزال مدرجة في إطار الباب 3، بعد الخاد قرار الجمعية العامة 266/72 ألف، وإقرار توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقديم المقترحات في وقت أبكر وكفالة اتساق مقترحات الميزانية الخاصة بالبعثات السياسية الخاصة مع باقي بنود الميزانية العادية، فإن تلك الاحتياجات تُستمد الآن على أساس سنوي من الاحتياجات المقدرة من الموارد لفرادى البعثات، التي ترد في الإضافات من 1 إلى 6 للباب 3.

21 – ويبلغ مجموع الموارد المقترحة لعام 2020 للبعثات الـــــــــ 37 مليون دولار، بما يمثل نقصانا قدره 11,7 مليون دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2019. وتشمل الاحتياجات الإجمالية مبلغا قدره 1,4 مليون دولار تستخدم لتوفير حصة البعثات السياسية الخاصة في ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيي، وفقا لقرار الجمعية العامة 2093. ويتصل النقصان في الاحتياجات من الموارد لعام 2020 في المقام الأول بالتخفيضات في أربع بعثات هي: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بمبلغ قدره 5,3 ملايين دولار أو 5 في المائة، مما يعكس انخفاض التكاليف التشغيلية؛ وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بمبلغ قدره 4,5 ملايين دولار أو 3,2 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى التخفيض الصافي المقترح لسبع وظائف وانخفاض التكاليف التشغيلية؛ وبعثة الأمم المقترح لسبع وظائف وانخفاض التكاليف التشغيلية؛ وبعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا، بمبلغ قدره 3,9 ملايين دولار أو 5,1 في المائة، بسبب الدمج المقرر لوجود البعثة في ليبيا، مراعاة للظروف الأمنية؛ وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بمبلغ قدره 3,9 ملايين دولار أو 5,9 في المائة، بسبب الإغلاق المتوقع لأربعة مواقع ميدانية نائية. ويُقابل هذا الانخفاض الإجمالي بزيادة مقترحة قدرها 7,1 ملايين دولار لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وهي ناتجة أساسا عن قرارات الهيئات الحكومية الدولية. وستعرض الاحتياجات من الموارد لعام 2020، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، كل على حدة. ونظرا لأزمة السيولة التي تؤثر على العمليات الممولة من الميزانية العادية للمنظمة، فقد طلب من البعثات السياسية الخاصة، شأنما في ذلك شأن سائر عمليات الميزانية العادية كلها، مواءمة النفقات مع توقعات السيولة من خلال تعديل نفقاتها المتعلقة بالتوظيف والنفقات غير المتعلقة بالوظائف.

22 - السيد ترزي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة لموارد الإجمالية لعام 2020 فيما يتعلق بما عدده 37 بعثة سياسية خاصة والمسائل الشاملة ذات الصلة. ولما كان الأمين العام قد عرض الاحتياجات من الموارد الخاصة بفرادى البعثات في الإضافات من 2 إلى 6 لتقريره الرئيسي (A/74/6 (Sect. 3)/Add.1)، فقد وردت التوصيات المحددة التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات الخاصة بتلك البعثات في تقاريرها ذات الصلة (A/74/7/Add.2 و A/74/7/Add.3 و (A/74/7/Add.3).

23 - ومع عرض الميزانية البرنامجية السنوية على أساس تجريبي عملا بقرار الجمعية العامة 266/72 ألف، فإن التقديرات الفعلية للموارد فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة تُدرج الآن في حدود المستوى الإجمالي لموارد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بذلك التغيير، الذي أدى إلى تحسين دقة الميزانية بالمقارنة مع فترات السنتين الأخيرة، عندما كانت مخصصات فترات السنتين تُقترح للبعثات. ونتيجة للترتيبات الجديدة، فإن

5/6

توصيات اللجنة الاستشارية بشأن مقترحات الميزانية لعام 2020 لفرادى البعثات تتطلب إدخال تعديلات على المستوى الإجمالي لموارد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 المقدمة من الأمين العام. وبما أن مقترحات الأمين العام لم تعد تتضمن معلومات عن أداء الميزانية للفترة الحالية، فإن اللجنة الاستشارية تعرب عن ثقتها في أن أحدث المعلومات في هذا الصدد ستقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. وأوضح أن تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن منهجية الميزانية وشكلها وطريقة عرضها، التي وردت في تقريرها الأول من الفرع ألف)، تنطبق أيضا على تقارير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعات المواضيعية من الأولى إلى الثالثة، وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

24 - ويمثل إجمالي مستوى الموارد المقترح لعام 2020 نقصانا قدره 11,6 مليون دولار أو 1,8 في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2019، باستثناء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين، أقترحت زيادة صافية قدرها 34 وظيفة من أو 8,0 في المائة للبعثات الـ 37 لعام 2020، باستثناء 11 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لتقديم الدعم الانتخابي المطلوب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في عام 2020. وترد في المرفق الأول من تقرير اللجنة الاستشارية (A/74/7/Add.1) التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين. ووردت التعليقات والتوصيات المحددة التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات المقترحة من الموظفين لفرادى البعثات في تقاريرها ذات الصالم (A/74/7/Add.2) مراكم (A/74/7/Add.3) و A/74/7/Add.3

25 - وفيما يتعلق بمعدلات الشيغور الخاصة بالوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة والمعاد ندبها، قال إن ثمة معدلات شغور مختلفة تُقترح وتُطبق دون مبرر كاف في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، بما في ذلك التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وميزانيات عمليات حفظ السلام، وميزانية حساب الدعم للفترة 2020/2019. وترى اللجنة أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية للوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة والمعاد ندبها في إطار الميزانيات المختلفة ينبغي أن تُعرض بوضوح بوصفها من مسائل السياسة العامة. و تأمل اللجنة في أن تُقدَّم معلومات و توضيحات إضافية إلى الجمعية العامة في الوقت

المناسب. وقدمت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/7) تعليقات وتوصيات بشأن معدلات الشواغر، والوظائف الشاغرة لفترات طويلة وبدل الوظيفة الخاص، تنطبق أيضا على البعثات السياسية الخاصة محل النظر، لأنحا تعالج مسائل السياسة العامة.

26 - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية ناقشت إعداد الميزانية لوظائف المنسقين المقيمين الذين يقومون أيضا بدور نواب الممثلين الخاصين للأمين العام، وقدرة الدعم ذات الصلة في البعثات السياسية الخاصة الست المتكاملة هيكليا. وأشار إلى أن مقترحات الأمين العام لعام 2020 لا تتضمن أي معلومات عن إجراء استعراض لقدرة الدعم في البعثات الست، على الرغم من تقديم الجمعية العامة طلبا بهذا المعنى. وعلاوة على ذلك، من بين البعثات السـت، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فقط هي التي تقترح إلغاء الوظائف المؤقتة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة الحفاظ في عام 2020 على مستويات قدرة الدعم الموجودة في البعثات الخمس الأخرى، ولا سيما في حالة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتكرر توصيتها الداعية إلى أن يكفل الأمين العام أن تكون الترتيبات المقترحة لنواب الممثلين الخاصين للأمين العام القائمين بمهام ثنائية أو ثلاثية وقدرة الدعم ذات الصلة في جميع البعثات السـت متسـقة مع أحكام قرار الجمعية العامة 279/72، وإلى أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل استعراض وتعديل الهياكل التنظيمية وقدرات الدعم ذات الصلة في البعثات المعنية.

27 - وقال إن الموارد المقترحة لبند التكاليف التشغيلية لعام 2020 تبلغ 1,921 مليون دولار، بما يمثل نقصانا قدره 15,6 مليون دولار، مما يمثل نقصانا قدره 15,6 مليون دولار، مقارنة بمخصصات عام 2019. وأضاف أن اللجنة الاستشارية قدمت تعليقات وتوصيات محددة بشأن التكاليف التشغيلية لعام 2020 لفرادى البعثات في تقاريرها ذات الصلة بالموضوع. واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يكفل القيام بصورة منتظمة باستعراض المخصصات الفعلية للمركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات ومواءمتها مع النسب الموحدة، وتقديم تبرير محدد لزيادة المخصصات من جانب البعثات في مشاريع الميزانية المقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة 10:45

19-18670 6/6